اتجاهات الرشادة التنموية في النقاش المابعد بيروقراطي.

Development Governance Trends in Post- bureaucratic debate

د.كريبش نبيل [1]

[1] أستاذ محاضر. قسم العلوم السياسية-جامعة جيجل

dr_kribeche@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/05/22 تاريخ القبول: 2018/09/27

ملخص:

يهدف المقال الى إبراز اهم اتجاهات الرشادة التنموية في ظل تنامي الاهتمام بالمجال العام للتنمية وطبيعة توجهات مرتكزاتها الاخلاقية والايكولوجية والجندرية المطلوبة لأجل تقاسم القيم المشتركة وتجاوز أزمات التسيير المعقدة ، تماشيا مع النقاش المابعد بيروقراطي الذي جاء كرد فعل لمحاولة تحسين العمل العمومي وتأكيد قيم التشابك والاندماج من خلال التركيز على دور الدولة والفاعلين الجدد في دعم قضايا الحكامة المحلية وتحسين حياة المواطنين ومحاربة الفساد بعد أن أصبحت الهيئات المحلية بمثابة المحرك الأساسي لتوجيه التنمية نحو خدمة الصالح العام.

الكلمات المفتاحية: الحكامة المحلية، مابعد البيروقراطية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية، الجندر، الاخلاق، القيم، البيئة، الفساد.

Abstract:

This article aims at highlighting the trends of development rationalization, in the light of the growing interest in the public domain of development and the nature of the orientations of ethical, ecological and gender bases required to share common values and overcome complex management crises. In line with the post-bureaucratic debate that has come as a reaction to try to improve public work and to confirm the values of networks and integration, through focusing on the role of the state and the new actors in supporting local governance issues, improving the lives of citizens and fighting corruption, after the local organizations has become as the main engine for guiding development towards serving general interest.

Key words: Local Governance, Post –bureaucratic, Substainable development, Humaine development Gendrem, Ethicsm, Values-Environment, Corruption .

مقدمة:

لقد مثل التركيز على مسائل الإدارة بين الأجيال في الفترة الأخيرة من أهم توجهات التغيير الحديثة التي تسعى الى مواجهة بعض أزمات التنمية انطلاقا من مجموعة من المفاهيم والقيم ذات العلاقة بموضوعات الشرعية والهوية والأخلاق، لأجل تحقيق التكيف مع استراتيجيات الإصلاح الشاملة وضمان المناخ الملائم لنجاح فرص الاستثمار والاعمال وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي ومحاربة مختلف أشكال الفساد. بعد بروز الاهتمام بضرورة سد الفجوة بين القطاعين العام والخاص وخلق إدارة خلاقة ومتوازنة تعمل بإجراءات بسيطة ومراقبة بصفة دائمة ومستمرة، وتعتمد على معايير الليونة والمنافسة وتكثيف جهود التضامن والتعاون والمشاركة في تفعيل وتطوير الأداء الذي أصبح لا يقاس بمقاييس مادية أو اقتصادية فحسب، بل بقيم الشفافية والكفاءة وتوجهات المواطنين كذلك.

فمن الناحية العملية ، أصبح يلاحظ أن الاتجاهات الاصلاحية الحديثة لحركات التغيير والتطوير لم تعد تركز فقط على عدد من الأفكار والمفاهيم ذات الارتباط بالأبعاد التكنولوجية (المعلو–اتصالية)و الايكولوجية (إدارة بيئية سليمة) و الجندرية (ادوار النوع الاجتماعي) و الأخلاقية (القيم و العادات و التقاليد...) ، وانما أخذت تهتم أيضا بضرورة وضع استراتيجيات شاملة لتكريس دور السلطة الديمقراطية و جهود اللامركزية المحلية في تجسيد أهداف الخصخصة و الرفاه الاجتماعي في مضامين الخدمة العامة Service Public الحقوقية و التعاملية، لأجل خلق البيئة المؤسسية السليمة لإدارة شؤون المجتمع بشكل واضح و فعال على مستوى الأدوار والعلاقات العامة و شروط المنافسة المفتوحة.

ولئن كان الهدف من هذا التوجه الجديد يكمن من الناحية الواقعية في الرغبة في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة وتحولاتها السياسية والاجتماعية، فانه من الناحية النظرية لا يمكن تفسيره الا كتطور جديد لمفاهيم المقاربة السلوكية المعرفية –القيمية وتوجهاتها الترشيدية (الوقائية – العلاجية، والتنموية –الاستراتيجية) التي برزت في مختلف نقاشات المنظور المابعد بيروقراطي.

خاصة وأن أهمية المقاربة البيئية المؤسسية في تحليل الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية وتحدياتها المختلفة لا يمكن ابرازها فقط من خلال الأطر التوزيعية والتقديرية لمستوى احتياجات السكان الاجتماعية والمادية وموقع الفئات المهمشة والمحرومة ضمن مجالات المساعدة الاجتماعية وأهداف منظومتها

الخدمية، وانما أيضا في حدود التفرقة والمساواة بين الجنسين ودور معايير الاتصال و التوجيه و الرقابة الرشيدة التي كرستها وسائل الثورة التكنولوجية الجديدة ونزعتها الشبكية (الترابطية التفاعلية) والرقمية (الالكترونية و الأوتومية) ، باعتبارها ألية من أليات بناء الديمقراطية و المشاركة العامة في المجتمع .

وعموما، الورقة تحاول تحليل واستيضاح بعض الاتجاهات الحديثة في مجالات التنمية والترشيد من خلال النقاشات المابعد بيروقراطية، وفقا للا جابة على التساؤل الرئيس التالي، ماهي أهم توجهات الرشادة التنموية؟ وما مدى أهمية مرتكزاتها الجديدة في ترشيد العمل التنموي المحلي في مختلف مناحي الوظائف والادوار العامة المرتبطة بحياة الانسان؟ وذلك وفقا للمحاور التالية:

- **المجال العام للتنمية ضمن توجهات ما بعد البيروقراطية.**
- **المرتكزات الجديدة لإدارة التنمية في اطار التوجهات الأخلاقية والايكولوجية والجندرية .**
- **التنمية من الأسفل لدعم نجاعة الحكامة المحلية.**

أولا: المجال العام للتنمية ضمن توجهات ما بعد البيروقراطية.

ان أهمية التطور الذي عرفته البشرية في مجالات الإدارة و التنظيم الخاصة بشؤون حياة الأفراد و الجماعة المختلفة ، لا تكمن فقط في مدى تنوع التجارب الانسانية وتعدد مجالات اهتماماتها في هذا الاطار، وانما فيما توفره أيضا من مناخ ملائم يساعد على تجسيد استراتيجيات الاصلاح والتكيف مع أبعاد التنظيم الفعال وتحولاته التنظيمية والمعرفية التي أمتد في الوقت الراهن الى مجموعة من القيم و الحقوق والمنافع بهدف أخلقة مناحي الحياة ومواجهة تحديات تحسين الخدمة العمومية و الاستجابة إلى متطلبات المواطنين و احتياجاتهم المختلفة بشكل كاف وفعال ، وذلك بناء على جوانب قيمية وعملية مختلفة. حيث انصب التركيز من الناحية القيمية والعملية في مناقشات ما بعد البيروقراطية على ضرورات التطوير اللازمة لمواجهة مشاكل نقص الموارد وتنفيذ الخطط و الاستراتيجيات و رفع مستوى المشاركة العامة في رسم السياسات و اتخاذ القرار و تحمل المسؤوليات، قصد انشاء ادارة عامة جديدة تكون اكثر استجابة للمواطنين من خلال تعزيز قيم المرونة والشفافية والقرب والاستفادة من خصائص القطاع الخاص واليات السوق والتعاقد والمنافسة .(1) ، خاصة وأن تأثيرات العولمة السلبية على قدرة الدولة في

مجال ادارة الاقتصاد بفعالية واستقلالية قد عجل على ظهور مفاهيم جديدة تدعو الى ضرورة اعادة اختراع الحكومة أو اعادة هيكلة الملك العام بما يتوافق وخصوصيات تقلص دور الدولة في توجيه صنع السياسات وتحقيق النجاعة المطلوبة في مجال الخطط والقرارات والممارسة والنتائج .(2)

بينما تجلت الحاجة الى التغيير في مشاريع الاصلاح والتطوير المتعددة في هذه المرحلة في أهمية ايجاد تنظيم ما بعد بيروقراطي Post–Bureaucratic يعتمد على مبدا التنظيم الشامل الذي يوفر فرص الحرية في العمل وتحرير المبادرات وادارة الجودة الشاملة وزيادة درجة الالتزام والولاء (3)، لضرورة تجسيد مفاهيم المرونة التنظيمية والابتكار المستدام في ادارة الموارد البشرية حتى يمكن تعزيز قدرة المنظمة على اعادة هيكلة الموارد والعمليات والصمود أمام التحديات المحتملة ومن ثم التكيف مع الاحداث الخارجية بإيجابية وتنفيذ متطلبات التغيير المنشودة في مجالات الاداء والاستقرار. فكما تعتبر الثقة ألية قوية في تنسيق سلوك المجموعات (4)، يمثل بناء المشاركة وتوافق الأراء عاملا مهما أيضا في تحقيق الرضا التوافقي والتخطيط وتجزئة المسؤولية وتعبئة الطاقات البشرية لتحديد المبادئ المشتركة وخلق هيكل التنظيمي فعال وشرعي. مادام القوة المؤسسية تكمن في ضرورة تحقيق التماسك والاستقرار الداخلي الى جانب التفاعل الايجابي مع ضغوط البيئة الخارجية. حيث يعتبر الاهتمام بشبكة

الأفراد والمنظمات اليوم عاملا هاما في تحقيق شروط الاتصال الواضح والفعال وبناء علاقات الثقة والتكامل بين الادارات والمجموعات بالإضافة الى دعم أليات التفاوض والتفاعل المطلوبة لأجل التوصل الى حلول أفضل.

ولعل من أهم العوامل التي يمكن أن تساعد على خلق التنمية واحداث التغيير في ظل التحولات العالمية الراهنة، ما يتعلق بضرورة امتلاك جوانب القدرة العملية اللازمة لأجل التجاوب مع النقاش الذي جاء كرد فعل طبيعي لمحاولة تحسين العمل العمومي l'action public وتحديد نطاق المجال العام l'espace public ، في ظل تنامي مجالات التشابك المحلية والدولية و نزعات الاندماج l'intégration والتحول transformation المرتبطة بطروحات مفاهيم العولمة Globaization و اللامركزيةDecentralization و أفكار المجتمع الشبكي Networking Society المختلفة (5). حيث برز تطور الاهتمام بالتنمية مع تزايد الاهتمام بقضايا البيئة وثقافة تقاسم القيم المشتركة في أواخر القرن العشرين من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام للتعبير عن رؤية جديدة بين الأجيال لأجل

تحقيق الرفاه والعدالة الاجتماعية ومواجهة تهديدات البيئة العالمية. فقد أصبحت التنمية المحلية جزءا من رؤية عالمية متكاملة تقوم على خصاص جغرافية ومحلية بالإضافة الى العوامل الديمغرافية، نظرا لأهمية أبعاد التفاعل والقرب والتقاسم الثقافي مع الاخر في ارساء قيم التضامن المحلي وتغيير الثقافة المحلية بما يساعد على تشكيل البيئة المشاركة وتحسين نوعية حياة المواطن وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي. (6).

الأمر الذي يجعل التنمية المحلية أو الاقليمية تتميز بعنصرين أساسيين هما:

–الرؤية المحلية، التي ينبغي أن تعكس ارادة الاستثمار في الموارد الذاتية والقيم الثقافية المحلية الموجودة لأجل تحسين ظروف المعيشة وتطوير الانشطة العامة وتعميق الديمقراطية والحكم المحلي.

–التكامل، الذي يضمن مشاركة الجميع (الجهات الفاعلة، المجتمع المدني، المواطنون...) من أجل توفير الحلول والاستجابة للحاجيات والأولويات ومواجهة المخاطر والتحديات.

ولهذا تنوع مجال الاهتمام في الفكر التنموي وتطور من مستوى الانشاء والتأسيس لمختلف المراكز والبنوك الخاصة بالمعلومات والرصد والاحصاء والتوثيق لقضايا الشأن العام الى الدفاع عن القضايا الحقوقية والمدنية والقيمية الكثيرة ، بعد اختفاء حواجز الجغرافيا وتداخل مجالات ما هو عالمي بما هو محلي في اطار تخلي العالم عن نزعة الاعتراف بالحدود كما يقول برتران باديB.Badie (7) . فمن الناحية العالمية أصبحت التنمية حقا من حقوق الانسان ومسؤولية عامة ينبغي أن يشارك فيها الجميع بكل نشاط وحيوية ، حيث ترتبط محورية الانسان في مجال التنمية بمفاهيم حقوقية كثيرة تتعلق بحياة الانسان وادارة شؤونه العامة ، كالحق في مجال المشاركة النشيطة وضمان تحمل المسؤولية من أجل التحسين المستمر لها ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع بغية تحقيق الاستفادة العادلة في مجال الموارد الأساسية والخدمية المختلفة (التعليم والغداء والصحة ...) وتدعيم التعاون الدولي وحماية حقوق الانسان وترشيد السياسات وتفعيل دور المرأة(8) .

أما من حيث المفهوم، فقد جعل تركيز التنمية بمعناها المستدام على حقوق وحاجيات الأجيال في الحاضر والمستقبل العملية الانمائية ترتبط بثلاثة عوامل أساسية هي: (9)

– الاستغلال والترشيد الجيدين للموارد والامكانات المتاحة.

– النظرة المستقبلية لمختلف حقوق الأفراد وحاجياتهم.

– أبعاد اجتماعية (العدالة) واقتصادية (التدبير العقلاني للموارد) وايكولوجية (تقوية الأنظمة البيئية) ومجالية (التوازن المجالي بين المناطق والسكان) وثقافية (المهارات المحلية، العصرنة، الانظمة المندمجة، التضامن، التشارك.).

وفي المقابل تقتضي النزعة التشاركية الانفتاح على المواطن بصفته فاعل Acteur وموضوع Objet وشريكPartenaire، سواء بالنسبة لتحديد الحاجيات والأدوار والمسؤوليات أو لأجل توسيع مجال الالتزام والوعي الجمعي (10). مادام أن الديمقراطية ماهي الا (حوار عقلاني بين الحريات (...) والسماح للأخر بالتفكير وفق ما يناسبه وتبني ما يراه صحيحا والمناقشة فيه) (11). فاذا كانت التنمية تحتاج الى الديمقراطية وأن البعد البشري للتنمية المستدامة لا يتم أسس الاعلى مبادئ الانصاف والتمكين لأجل تحقيق العدالة والرفاهية وتوسيع الخيارات وتنمية القدرات وضمان تحمل المسؤولية والمشاركة في صنع القرار، فان وجود الديمقراطية من جهة أخرى لا يكون الا بوجود ارادة مجتمعية تحتضنها وترعاها طلبا ودفاعا وتضحية (12). مادام العملية التنموية مهمة لنموها وازدهارها حتى وان كانت النزعة التنموياتية مجرد «صدى للتقليد التطوري الذي أعلن عن وجود قانون كوني (loi universelle) للتغير السياسي .» (13)

وعلى العموم ،لقد طرح النقاش المابعد بيروقراطي ضرورة تغيير مناهج الادارة التقليدية واعادة تشكيلها لزيادة درجة التنافس والتواصل والتبادل بينها من خلال التحول الى نماذج أفقية تشجع المشاركة المرنة والانفتاح عن السوق والاعتماد على وسائل الاتصال والمعلومات والتشبيك في تحقيق اللابقرطة(14)، كما أن ارتباط الفكر المؤسساتي بمؤشرات التحسين والتطوير المختلفة قد ساهم بدوره في رفع مستوى الأداء وضمان فعاليته بالمزيد من الاهتمام ببعض المفاهيم الضرورية لإعادة بناء مناهج الادارة والتسيير وفقا لأطر نظرية وعملية مختلفة، كالذكاء intelligence والجودة Quality والقرب Proximity والشراكة والاشتراك . فمن حيث التعريف يمكن النظر الى المنظمة بكونها مجموعة من النشاطات والاجراءات بالإضافة الى الاهداف والموارد والأداء، كون التنظيم ليس الا عنصرا أساسيا في تعبئة وتوجيه الموارد المادية والبشرية لأجل تحقيق متطلبات الأهداف والتنسيق والفعالية. أما من ناحية الممارسة والتطبيق ، فأهمية الديمقراطية في تطوير الفكر المؤسساتي واستقرار المؤسسات ، لا يمكن أن يتجاوز الحاجة الديمقراطية ذاتها الى التطور التدريجي والمستمر لأجل استيعاب مبادئها وثقافتها وقيمها، لأن وجود المنظمات في حد ذاته يعكس حاجة مجتمعية لتحقيق الاشباع وتطوير

أساليب الادارة ، بما يتلاءم وأهداف السياسات العمومية ومجالات الاهتمامات المواطنية، لاسيما مع تنامي الروابط العلائقية بين المحلي – العولمي (Glocalisation) و تمركز الاهتمام حول الإنسان و المواطنة و ما يتصل بها من حقوق وواجبات لتفسير العلاقة الايجابية الموجودة بين مستوى الثقة و المشاركة المدنية ، بعد انحسار مستوى المشاركة العامة في كثير من الدول والمجتمعات، كما هو معروف مثلا في كتابات روبرت بوتنام R.putnam و يونغ ليزا Y.lisa و جون هيليويل J.helliwell (15) ، حيث أصبحت موضوعات الثقة و التعاون بين الأفراد و الجماعات و مدى قبولهم للديمقراطية و إقبالهم على روح الالتزام و التماسك و التشاور، و إشراك الشباب و إدماجهم في عمليات اتخاذ القرار من الأمور الهامة التي يمكن أن تساعد على مواجهة تحديات التنمية المحلية و تبادل المنافع والغايات المشتركة. مما يعطي الأولوية دائما للاهتمام بمتطلبات الإنسان وحاجياته المختلفة من خلال المزيد من التركيز على إجراءات تعزيز السلم الاجتماعي كمكافحة الآفات الاجتماعية وتكريس قيم التمدن واعادة الاعتبار لعلاقة الإدارة بالمواطن وتسهيل الحصول على الخدمات العامة و التعامل بكفاية مع شكاوي المواطنين.

ثانيا: المرتكزات الجديدة لإدارة التنمية في اطار التوجهات الأخلاقية والايكولوجية والجندرية .

ان انتشار ظاهرة الفساد و ما تشكله من خطر كبير على الاستقرار السياسي و الاجتماعي و متطلبات الإنسان المختلفة، قد ساهم في تنامي الطلب على ضرورة وضع مواثيق أخلاقية عامة من شأنها الحد من انتشار هذه الظاهرة و مكافحتها بالطرق المناسبة ، سواء من خلال مشاركة جميع الفعاليات السياسية البرلمانية و الشعبية و الاقتصادية و الاجتماعية أو بالاستفادة من تجارب الدول المختلفة في هذا الإطار، ومن ثم تعزيز مفهوم النزاهة في الوظيفة العامة وإعادة الاعتبار لسياسات الاختيار والانتقاء للموارد البشرية و تدعيم ثقة المواطن بالمؤسسات والمنظمات العامة ، فضلا عن ضرورة تفعيل مؤسسات المراقبة و شروط التفتيش و المتابعة ، بل و كل ما يتعلق بمختلف الإجراءات الوقائية الاحترازية على المستوى البعيد،كالتثقيف والتوعية وتدعيم شروط التمكين والجاهزية الفردية والمجتمعية بالإضافة الى الاهتمام بتطوير أساليب الادارة العامة ومكافحة البيروقراطية والفساد الاداري.

وعلى العموم، يعود اهتمام النظم الإدارية المعاصرة بالبعد الأخلاقي إلى أهمية ترقية مفاهيم المسؤولية والمحاسبة أو الرقابة بمفهومها الذاتي، تماشيا مع النهج الذي يؤكد على أهمية تحمل المسؤولية ومراعاة الكرامة الانسانية من خلال المزيد من الاهتمام بمجالات التعليم والتدريب الخلقية والقيمية، الملائمة لتنمية الشعور بالمواطنة وتحسين الأداء. فعلى مستوى التعريف تعتبر الأخلاق Ethics بالنسبة لعلماء الاجتماع والأنتربولوجيا بمثابة ((قيم أو منظومة قيم، تعرف عليها الانسان باعتبارها جالبة للخير وطاردة للشر.)) (16)، في حين تمثل القيمة Valueكما يقول عادل العوا ((كل ماله شأو في التصور والفعل لدى أفراد وجماعات))(17). ولهذا يلاحظ أن مبادرات الاصلاح الأممية قد تمحورت حول مجموعة من القضايا التي تعزز قيم النزاهة والشفافية والكفاءة، كضرورة تحسين أداء كبار الموظفين وترشيد عملية اتخاذ القرار وتطوير أساليب التوظيف والتدريب والتنسيق والرقابة وتعزيز مدونات السلوك(18). كما أعتبر الفساد بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان عقبة ضد الحق في التنمية وغيرها من حقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بينما اعتبرت قيم الشفافية والمساءلة وعدم التمييز والمشاركة الهادفة من أهم الوسائل لمكافحته، مادام أن حقوق الانسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة. (19)

أما على المستوى الوطني فقد جاء قانون الوقاية من الفساد ومكافحته لعام 2006 من أجل تدعيم اجراءات الوقاية وتسهيل التعاون الدولي في هذا المجال الى جانب تعزيز قيم النزاهة والمسؤولية والشفافية في مجالات التسيير ومعايير التوظيف وتسيير الحياة المهنية المختلفة، كما يتجلى دور المجتمع المدني في هذا الإطار في ضرورة اعتماد تدابير الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز المشاركة المواطنية في الشأن العام بالإضافة الى وضع برامج تكوينية وتحسيسية بمخاطر الفساد والتمكين من المعلومات المتعلقة به. (20)

وعلى صعيد البيئة تكلل الدور الذي يلعبه ما يعرف بأصدقاء البيئة و منظمات حمايتها الحكومية و غير الحكومية في مجال الاهتمام بالموارد المتجددة و غير المتجددة ، ببروز اتجاه عام يسعى الى الاهتمام interest بقضايا التربية البيئية و الإعلام البيئي وأفلام وسينما البيئة بل و إنشاء بنوك للمعلومات البيئية لأجل توثيق مجالات الاعتراف بمختلف الحقوق والمسؤوليات البيئية كمدخل لتحقيق الاستجابة العامة لحاجيات المجتمع وتفعيل المشاركة المحلية بواسطة برامج تطوعية وذاتية. ما دام نهج الإدارة البيئية السليمة أصبح يتمحور حول المسائل الايكولوجية والاجتماعية ذات العلاقة بنمو

وكفاءة ادارة الموارد الإنمائية والطبيعية لمواجهة ظواهر الفقر والحرمان واتاحة فرص المشاركة والتنوع.

فمن ناحية الهدف ، يلاحظ بروز المنهج الايكولوجي في الإدارة و التنمية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، كسبيل لحل مشكلات البيئة المعقدة مع ارتفاع ظواهر التلوث و استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة عدد السكان ، حيث تمحور الاهتمام حول قضايا الوعي البيئي وضرورات التعاون المحلي والإقليمي والدولي لأجل حل مشاكل البيئة المختلفة من خلال التأكيد على أهمية الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية في الحاضر و المستقبل وإشراك الناس في صياغة القرارات الخاصة ببيئتهم.(21)، نظرا لتأثر موضوعات البيئة والتنمية بجوانب كثيرة لعل من أهمها:

- التأثير المتبادل بين الفقر والتدهور البيئي والصحي والمعيشي.
- الأخطار البشرية على البيئة وأولوية البشر في السياسات الانمائية تنظيميا ومؤسسيا وثقافيا ومشاركتيا .
- مدى القدرة على الوقاية والتوقع والسلامة الايكولوجية التنموية.
- علاقة عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية بالاهتمامات البيئية والاجتماعية.
- حرية العمل والقدرة على الدعم والاعتماد على النفس بالإضافة الى المشاركة العامة في مجالات التخطيط والتنفيذ.

إن استناد التنمية المستدامة إلى جوانب اجتماعية واقتصادية وبيئية يجعل هذا المنهج يركز على قضايا هامة من الناحية السوسيولوجية، كالعمل الاجتماعي والعلاقات العامة والحوافز والقيم التي تنظم السلوك وتؤكد على ضرورة الاستثمار في رأسمال البشري وتعزيز الرقابة المؤسسية وحماية الموارد ونقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى أهمية احترام قيم المساءلة والخبرة والثقة وغيرها (22). وهو ما يفسر أهمية التركيز على مشكلات البيئة المعقدة التي لا تكتفي بالسياسات الوقائية من الأضرار البيئية، بل تشمل أيضا سياسات التخطيط للمستقبل بناء على مقاربات الاقتصاد الجيد والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والنهوض بها. أي ضرورة التحول من مبدأ الاستغلال الطبيعي لها إلى هدف الاستعمال الدائم أو المستدام لها (23). حيث تهدف التنمية المستدامة من الناحية العالمية والمؤسسية الى تنشيط الشراكة العالمية وبناء مؤسسات فعالة وشاملة خاضعة للمساءلة على جميع المستويات، أما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فهي تسعى الى إقامة مجتمعات مسالمة غير مهمشة من خلال:(24)
– إتاحة الفرص للجميع (العدالة، العمل اللائق والمنتج، التعليم الجيد والمنصف والشامل).

– توفير شروط الرفاهية والمستوى المعيشي الصحي كالبنى التحتية، خدمات الطاقة الحديثة والمياه والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على الفقر والجوع ...
– الحفاظ على البيئة عبر التصدي لتغيّر المناخ، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، حماية النظم الإيكولوجية البرية، إدارة الغابات ومكافحة التصحر...

ان التنمية البشرية كهدف ووسيلة تسعى لتوسيع خيارات الناس فيما يكونوا عليه وما يفعلونه أو ما يستطيعون تحقيقه من خلال اتاحة فرص التمتع بحرية الرفاه والتصرف في إطار الوظائف والامكانات واعلاء الصوت والاستقلالية وضمان الصحة الجيدة واحترام الذات والمشاركة في حياة المجتمع(25)، كما تتطلب عملية تعميم التنمية ضرورة الوصول إلى جميع الفئات المهملة، مادام تحقيق التنمية البشرية لا يتوقف على إدامتها فقط بل على مناعتها في تمكين هؤلاء المهملين من إعلاء صوتهم والمطالبة بحقوقهم وتصحيح أوضاعهم. (26)

وعموما، يلخص تقرير التنمية البشرية لعام 2016 معالم العالم المنشود كمايلي: (27)

- القضاء على الفقر والجوع وضمان كرامة الناس ومساواتهم.
- ضمان الازدهار بالحياة الرغيدة والوئام مع الطبيعة.
- حماية الموارد الطبيعية والمناخ للأجيال القادمة.
- رعاية مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة.
- تنفيذ شراكة عالمية متينة.

وفي المقابل، يسعى البعد الجندري الى تطوير مسائل النوع الاجتماعي ذات المفهوم العالمي الذي يشمل قضايا واسعة وغامضة، كالهوية الجندرية ومستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بين الرجل والمرأة، ودورها في تحمل الأعباء والمسؤوليات، وغيرها من المفاهيم التي تجعله يستخدم في مختلف القطاعات والمجالات التي تهتم بالتنمية والسكان وحقوق الإنسان وتنظيم الأسرة .... سواء أكان ذلك بغرض الدعوة إلى إعادة توزيع القوة أو الأدوار والفرص بين الجنسين أم بهدف النهوض بالمرأة وتحقيق مساواتها مع الرجل في مختلف مجالات التمثيل والمسؤولية وكذا التنمية واتخاذ القرار... حيث برزت دراسات كثيرة تهتم بمفهوم وأبعاد النوع الاجتماعي أو الجندر ومدى تأثيراته على الفرد والمجتمع والمنظمات، بالتوازي مع تنامي درجة الانشغالات وأهمية التحليل الجندري في جمع ورصد المعلومات الجنسانية ومعرفة احتياجات الحاضر والمستقبل. (28)

بالرغم من أن مسالة المساواة بمعناها البسيط لم تعد مثالا شرعيا في وصف ظاهرة العدالة المعقدة كمايذهب الى ذلك البعض(29)، مادام الحاجة إلى توصيف القدرة الوظيفية لأعمال المرأة و طبيعة الأعباء المنوطة بها تبقى مهمة للحد من تكليفها أكثر من طاقتها ' و لوأن ذلك لا يكون على حساب حرمانها من حقوقها التي يجب أن تتمتع بها مثلها مثل الرجل كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد على ضرورة احترام كرامة وحقوق جميع الناس بدون أي تمييز.(30)

ولهذا، إذا كان تركيز المنظور الجنساني على قضايا التنمية البشرية وحقوق الانسان قد جاء انطلاقا من الاهتمام بالمواضيع التي لها علاقة مباشرة بالمرأة كالعنف والسلم والأمن والقيادة والمشاركة بالإضافة الى التمكين الاقتصادي والتخطيط والتمييز(31)، فان مظاهر القلق ازاء تدهور أوضاعها في العالم، قد أصبحت هي الأخرى تتمحور حول مجموعة من القضايا والتحديات منها: (32)

1 – عدم المساواة بين الجنسين في مجال القوى العاملة بسبب التفاوت في الأجر وعدم تحسين شروط التوازن بين العمل والحياة الشخصية للمرأة.
2 – اعادة توزيع أعباء أعمال الرعاية بين الرجل والمرأة على مر الأجيال (التخفيف، التقاسم، توسيع الفرص، تغيير التقاليد الاجتماعية).
3 – تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في جميع مناحي الحياة في المجتمع سواء من خلال الشراكة المنسجمة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار وبلوغها مواقع السلطة والمسؤولية أو من حيث الوصول الى الموارد وتقاسم المسؤوليات وتحقيق الرفاهية والديمقراطية.
4 – تَدهورُ الحالة الصحِّية للنساء بسبب عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية كثيرة كالزواج المبكر طبيعة المجتمع الأبوي نقص الوعي والتوجيه، تدهورُ الوضع الصحِّي للأطفال، تدهورُ وضع الأسرة، ضعفُ السياسات، ارتفاعُ التكاليف، فقدانُ الثقة في الخدمات الصحِّية العامة، تركُّزُ الخدمات الصحِّية في المدن، الفقر، واستحواذ القطاع الخاص على القوة العاملة الماهرة.

ثالثا: التنمية من الأسفل لدعم نجاعة الحكامة المحلية

ان ازدياد درجة الاهتمام بقضايا الهوية واللامركزية الإدارية ودورها في توزيع المسؤوليات بين القوى المحلية المختلفة ، قد دفع الى المزيد من الاهتمام بمخططات التنمية المتعلقة بحياة المواطن وضرورة مواجهة مشاكله المختلفة، بعد اتساع حجم نشاطات الجماعات الاقليمية وتعدد مجالات أدوارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتنامي مطالب تفعيل الدور الشعبي في سياسات الإصلاح والقضاء على

مظاهر الفساد و البيروقراطية المختلفة ، حيث أصبحت الهيئات المحلية بمثابة المحرك الأساسي لعملية التنمية و توجيهها نحو خدمة الصالح العام، على اعتبار أن الحكامة المحلية قد أدخلت ضمن اعتبارات العولمة ومعايير برامج وأولويات قواها المالية الدولية لأجل تأكيد التصور العالمي الجديد في مجالات التعاون والتنافس والادارة الرشيدة ومن ثم اعادة النظر في بعض الاساليب و المسائل المتعلقة بإدارة الحكم ومحورية الدولة فيما يخص علاقتها بالمجتمع المدني و السوق ودور مختلف الفاعلين الجدد على مستوى الفعل العمومي Action public و الحقل الدولي Champ international ، مادام أن الحوكمة ليست الا طريقة لتحقيق عناصر (المراقبة، التنظيم، التنسيق والضبط والممارسة داخل كيانات اقتصادية وجغرافية سياسية وواسعة الى حد ما) (33) .وان مجالات حياة الانسان أصبحت موثقة وتحتفل بها البشرية في مجموعة من الأيام الدولية في كل سنة .

الأيام الدولية التي تحتفل بها الأمم المتحدة في بعض المجالات المرتبطة بحياة الانسان

مجال الصحة	مجال البيئة	مجال المرأة والشباب والطفولة والمسنين	مجال السلم والعدالة والديمقراطية	مجال العمل الانساني والتنمية
اليوم العالمي للسرطان (فيفري 4) يوم الصحة العالمي (7 أفريل) اليوم العالمي للصحة والسلامة في مكان العمل (28 أ فريل) اليوم العالمي للامتناع عن التدخين (31 ماي) اليوم العالمي للإيدز(1ديسمبر) يوم الملاريا العالمي (25 أفريل) اليوم العالمي للسل (24 مارس)	اليوم الدولي للغابات والاشجار (21 ديسمبر) اليوم العالمي للمياه (24 مارس) اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف (17 جوان) اليوم العالمي للتربة (5 ديسمبر) اليوم العالمي لدورات المياه 19 نوفمبر) اليوم الدولي للجبال 11ديسمبر) اليوم العالمي للبيئة	اليوم الدولي للمرأة (8 مارس) اليوم العالمي للسكان (11جويلية) اليوم الدولي للمرأة الريفية (15 أكتوبر) اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة (25 نوفمبر) يوم الشباب الدولي (12 اوت) اليوم العالمي للطفل (20 نوفمبر) اليوم الدولي للمسنين (1 اكتوبر) اليوم الدولي للأشخاص	اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (فيفري20) اليوم الدولي للسعادة (20 مارس) اليوم الدولي للاعنف(2 اكتوبر). اليوم الدولي لمحو الامية (8 سبتمبر) اليوم الدولي للسلام (21 سبتمبر) اليوم الدولي للديمقراطية (15 سبتمبر) اليوم الدولي لمكافحة الفساد (9 ديسمبر) اليوم الدولي	اليوم العالمي للعمل الانساني (19 أوت) اليوم الدولي للصداقة (30 جويلية) اليوم الدولي للعمل الخيري (5 سبتمبر) اليوم الدولي للقضاء على الفقر (17 أكتوبر) اليوم العالمي للعلم لصالح السلام والتنمية (10 نوفمبر) اليوم الدولي للمتطوعين من اجل التنمية الاقتصادية

اليوم العالمي لمرضى السكري(14نوفمبر) .	5 جوان) اليوم العالمي للمياه(22مارس) يوم السياحة العالمي (27سبتمبر)	ذوي الاعاقة (3 ديسمبر).	للتسامح(16نوفمبر)	والاجتماعية (5ديسمبر). اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات (17 ماي). اليوم العالمي للتنوع من اجل الحوار والتنمية (21 ماي.) يوم الامم المتحدة للخدمة العامة (23 جوان), اليوم الدولي للانتفاع بالمعلومات (28 سبتمبر). اليوم العالمي للمدن (31 أكتوبر) اليوم العالمي للعمل الانساني 19اوت). اليوم الدولي للرياضة من اجل التنمية والسلام (6 أفريل).

المصدر : WWW.UN.ORG/AR/SECTIONS/OBSERVANCES/INTEERNATIONAL-DAYS/INDEX.HTML

ففي اطار المجموعة الدولية يعتبر الحكم الجيد Good governance جيدا وديمقراطيا حينما يقوم على مقاييس مؤسساتية واجرائية معينة لا تخضع للفساد corruption وتساعد على تحقيق الانصاف l'équité والمشاركة والتعددية والمساءلة والشفافية transparence وأولوية القانون primauté du droitبطريقة فعالة ودائمة من خلال اعتماد انتخابات حرة وعادلة وسلطة قضائية مستقلة بالإضافة الى

مجتمع مدني يلعب دورا ايجابيا في التعريف بمختلف أولويات وحاجيات الأفراد وتصريف الطاقات واحترام الحقوق الأساسية وحمايتها(34).

كما أن الحكم السديد الذي يشتمل حسب مفوضية الأمم المتحدة على(الاحترام التام لحقوق الانسان ،وسيادة القانون والمشاركة الفعالة، والشراكات متعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية والعمليات والمؤسسات الشفافة والخاضعة للمساءلة، ووجود قطاع عام كفء وفعال، والمشروعية، والحصول على المعارف والمعلومات والتعليم والتمكين السياسي للناس والاستدامة ، والمواقف التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح)(35) ، قد أدى الى ازدياد النقاش حول طرق تدخل السلطة العامة أو دور الدولة في المجتمع، بناء على أهمية التمييز بين قدرة الدولة في مواجهة جوانب التعقيد والتعدد، وبين كيفية التنسيق بين الجهات الفاعلة في المجتمع.(36) نظرا لأهمية التكامل السياسي والاجتماعي في اعادة النظر في طبيعة العلاقات المتبادلة بين المجتمع المدني والدولة والسوق، (37) ودور المساءلة في متابعة وفهم صنع القرار المحلي وتلبية احتياجات المواطنين والموازنة بين المصالح المتنافسة (38).

رغم أنه عند البعض، ليس مفهوما بريئا، لأنه جاءت به مراكز الأبحاث الغربية لأجل السيطرة على العالم فنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا بل وتغيير النظام العالمي واستبدال الدولة الوطنية وتحويل المال من الداخل الى الخارج (39). فالسياسة التي ارتبطت من حيث المفهوم العام بفن التدبير وخدمة المصلحة العامة قد تمحورت جوانب ممارستها العملية في الماضي والحاضر بقضايا الشأن العام الخاصة بحياة الانسان ، مما جعل مجالات استخدامها تتعلق منذ القرن الثالث عشر بقضايا الحكم والعلاقات الخارجية والسياسة العامة الداخلية بل وكل وجهات النظر المختلفة المرتبطة بمفاهيم الدولة والشأن العام والقوة و البعد الوظيفي للدولة(40) ، مادام أن حياة الانسان مرتبطة بالحاجيات والمطالب بشكل أساسي، وأولها حسب ابن خلدون الضروري، حيث (لا ينتهي الى الكمال والترف الا اذا كان الضروري حاصلا) (41)، أما حرية الأفراد حسب سبينوزا Spinoza فهي لا تمثل الا (مقياس ثبات الدولة وقوتها)(42) .

ولهذا اذا كانت ميزة مفهوم ادارة الدولة والمجتمع تكمن في ادخاله أساليب وأليات جديدة لصياغة وتفسير مبادئ ومضامين السياسة العامة ، بناء على مشاركة الافراد والجماعات(نموذجPC/ Policy Governance) وتحديد ومعرفة طبيعة العلاقات والاتصالات بين الافراد والجماعات المشاركة(نموذج Policy Network/PN) في عملية صنع السياسة العامة (43) فان ذلك ، لا يجعل الحوكمة تشير

فقط الى أسلوب ادارة المشاكل والصراعات ووضع الترتيبات التفاعلية للجهات المعنية لحل المشاكل وخلق الفرص الاجتماعية والوصول الى الرضى والقرارات الملزمة بالتفاوض والتعاون في تنفيذها، وانما بضرورة التركيز أيضا على دور الانسان بصفته هدف ووسيلة في تحويل مفهوم« الخطاب الانمائي من الثراء المادي الى الرفاه البشري ومن زيادة المداخيل الى توسيع الامكانات ومن تحقيق النمو الى توسيع الحريات » كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2015(44).

كما تعتبر الحكامة المحلية مهمة في صنع القرار من قبل عدد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح مادام القرب يولد التفاعل المحلي بالإجراءات الجماعية والمشروع المشترك ويعبئ المهارات ويحقق التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة داخل الجهات المؤسسية المعقدة والشركاء من القطاع الخاص والعام ،كما تكمن أهمية القرب التنظيمي في مراعاة طبيعة العلاقات التي تجمع بين مختلف الجهات الفاعلة المحلية من خلال المؤسسات الرسمية والشبكات والعلاقات الاقتصادية أو علاقات النفوذ التي تتطلب اشراك الفاعلين الاقتصاديين وادماج المبادرة الفردية لأجل الاستفادة من الابعاد التنظيمية والجغرافية لعلاقات القرب المختلفة.(45) ، ومن ثم يمكن تفادي المشاكل المحلية التي عادة ما ترتبط بطبيعة العلاقة التشنجية القائمة بين الادارة والمواطن نتيجة انتشار بعض الظواهر السلبية ذات الصلة بالجوانب التنظيمية للشأن العام ، كما هو الشأن بالنسبة لقضايا سوء التسيير والعجز أو الانسداد الذي قد تعرفه المجلس المنتخبة بسبب الصراع المحلي بين المسؤولين المحليين وضعف الموارد المالية ، بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بعملية صنع القرار وتنفيذه كغياب الحوار والشراكة مع الفاعلين المحليين وعدم القدرة على تقييم و تقدير الاحتياجات و الإمكانيات أو التوفيق بينها.

وهو ما يشكل تحديا كبيرا للتنمية المحلية خاصة بعد أن أصبحت التجمعات المحلية الحضرية مكانا رئيسيا في قضاء حاجات ورغبات الفرد الأساسية رغم تأثر حياة الناس داخل محيطهم الاجتماعي ببعض الظواهر السلبية بسبب انتشار البطالة والفقر والاكتظاظ والجريمة وانعدام النظافة...وغيرها من الظواهر التي تجعل تطور الجماعية الاقليمية مرهونا بمدى الاهتمام بموضوعات أخرى لها علاقة بحياة الانسان كالبيئة والتنمية المستدامة والصحة والمواطنة ، بعد أن أزداد الاهتمام بأنسنة المدن من خلال العناية ببرامج حفظ الهدوء و بناء السلام الاجتماعي، كعدم الإقصاء و التهميش وتعزيز مفهوم المواطنة المحلية و الحرية في الرأي و الاختيار لأجل تكوين بنية حضرية ملائمة للحياة ترفيها و تفكيرا و عملا.

و لهذا، اذا كانت العلاقة الترابطية بين الديمقراطية والتنمية تقتضي أن تكون الديمقراطية شرطا أساسيا لبداية التنمية أو استمراريتها(46) ، فان استناد المقاربات الجوارية للتنمية المحلية على ادارات الأحياء وتنظيمات المواطنين والوظائف الجوارية في تمكين المواطنين من بناء مستقبلهم بأنفسهم وفقا لرؤية جماعية مشتركة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار خصائص المنطقة ومميزات ساكنيها الحضارية والاجتماعية ،سواء من خلال التركيز على التسيير التساهمي الذي يضمن تعزيز القدرات في مجال اتخاذ القرار والموارد المالية ودور الخلايا الجوارية في تحقيق الادماج الاجتماعي وحماية المحيط العام أومن خلال تحسين شروط الاطار المعيشي للسكان والتكفل بانشغالاتهم المختلفة ورفع مستوى التأطير المحلي و مراقبة ومتابعة برامج التنمية المحلية لاسيما بعد تنامي استخدام وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الحديثة ، حيث تشير الأرقام الى ارتفاع عدد مستخدمي الهواتف النقالة حسب تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016 ، من 26 في المائة عام 2005 الى نحو 108 في المائة عام 2015، والانترنت من 8 في المائة عام 2005 الى 37 في المائة عام 2015 ، كما ازدادت درجة الاهتمام بوسائط التواصل الاجتماعي(47) ، في حين أعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 2016 البيانات الحكومية المفتوحة في مجال نشر المعلومات من أهم الأساليب التي توفر للناس اليوم فرص المتابعة والمساءلة بالنسبة لنتائج الأعمال المحققة. (48)، مادام أن من أهم مزايا العمل المحلي ما يلي:(49)

- الحد من النزاعات وحماية الحقوق.
- تحسين الخدمات وتلبية الاحتياجات.
- الاستجابة الى الرغبات المحلية المختلفة.

وهوما يعني أن أي حل للمشاكل والظواهر الاجتماعية السائدة اليوم لا ينبغي أن يتجاوز الشروط الديمقراطية (الحوار، الانفتاح، التوازن) والاجتماعية (الاتصال، المعلومات، الوساطة) المكونة لركائز الادارة المؤسسية الثلاث: التنظيمية Organisation، التصورية Imagination والتعبيرية Expression.

وبخصوص الجزائر، يمكن القول إن الاهتمام بقضايا المرأة والشباب وتحسين الإطار المعيشي والرفاهية الاجتماعية للسكان من خلال الدعم المادي لبعض القطاعات كالتربية والتكوين والتعليم والسكن والتشغيل والصحة(50)، قد جاء نتيجة للعديد من العوامل والتحديات لعل من أهمها:

- طبيعة التحديات التي تواجه البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار) وانتشار الفساد المالي والاداري وعدم تعزيز الديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار. (51)

- ضعف مؤشرات التنمية البشرية التي أصبحت تقاس ببعض القضايا المرتبطة بجودة ونوعية الحياة وحقوق الانسان وحرياته المدنية ومستوى المعيشة والمعرفة (HDI) ونوع الجنس (GDI)والتمكين الجنساني والمشاركة في صنع القرار وتولي المناصب(GEM) والفقر (HPI) بالمقارنة مع وضع بعض البلدان العربية والافريقية.
- حماية المرأة من مخاطر العنف والاقصاء والتمييز لأجل ترقية مكانتها ودورها في مجال المشاركة العامة وتحمل المسؤولية بما يقتضيه مبدأ المناصفة الذي جاء به الدستور (52). خاصة مع توسع مجال التعبير والدفاع عن المصالح في العالم وتحقق المساواة بين الجنسين في ثلثا البلدان النامية بعد تزايد عدد منظمات المجتمع المدني وارتفاع حصص النساء من المقاعد البرلمانية من 11 في المائة عام 1995 إلى 22 في المائة عام 2015 (53). رغم أن الجزائر تعتبر اليوم البلد العربي الوحيد الذي بلغت نسبة التمثيل به 30 بالمائة كما هو مطروح في منهاج بيجين والتوصيات العامة لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة بالمقارنة مع البلدان العربية الاخرى التي لاتزال دون المعدل العالمي(54).
- العناية بأوضاع الشباب نتيجة انتشار عوامل الاحباط واليأس والبطالة والهجرة غير الشرعية نحو البلدان الأوربية، رغم أن التحولات السكانية المرتبطة بالهجرة قد تؤدي حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2016 الى المزيد من التغيّر الديمغرافي والقيمي والثقافي التي قد ترفع في درجة التوترات والنزاعات الاجتماعية في العالم.
- تركيز التنمية البشرية على ضرورة تحرير الطاقات الفردية والمجتمعية وتلبية المطالب المشروعة بالتربية والتكوين والتشغيل والانخراط في العمل المدني والتضامني وغيرها من الضرورات التي تفرضها من الناحية الديمغرافية درجة التطور في عدد السكان وفشل السياسات الوطنية الموجهة لاستيعاب واحتواء الشباب في برامج عملية ، حيث تشير الاحصائيات الى وجود حوالي 90 في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 10–24 سنة في البلدان النامية ، ويشكل عدد الذين دون 20 سنة في افريقيا وحدها حوالي أكثر نصف سكان 40 بلدا (55) ، بينما يقدر عدد الشباب العربي من الفئة العمرية 15–29 سنة حوالي 30 في المائة من السكان ، أي حوالي 105 ملايين شخص. (56)
- السعي الى تجسيد الفكر المؤسساتي الديمقراطي الذي يتمحور من الناحية الدستورية حول مجموعة من المبادئ والأهداف لعل من أهمها :(57)

1- ارساء مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

2- تشجيع الديمقراطية التساهمية ودعم اللامركزية.

3- عدم خدمة المصالح الخاصة والتعسف في استعمال السلطة.

4- ضمان المساواة العامة في الحقوق والواجبات وازالة عقبات المشاركة الفعلية في المناحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

5- ترقية دور المرأة في تولية مناصب المسؤولية على مستوى المؤسسات والهيئات والادارات العمومية.

6- عدم التمييز بين المؤسسات العامة والخاصة.

– مواصلة الاصلاحات لتحسين الحكامة الاقليمية والديمقراطية المحلية وتعزيز اللامركزية في ميادين ممارسة السلطة العمومية لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها: (58)

1– ترقية الدور الاقتصادي للجماعات الاقليمية.

2– اصلاح الجباية المحلية واعادة التوزيع العادل للموارد بين الجماعات الاقليمية.

3– تعزيز الديمقراطية التشاركية وتقريب الادارة من المواطن.

4– تطوير التشاور والحوار بين الادارة والمواطنين من أجل تحسين أداء المرفق العام.

5– تكوين المنتخبين ومستخدمي الادارة العمومية وتجديد معارفهم.

6– توفير شروط الحوار بين الجماعات الاقليمية والمواطنين والجمعيات والفاعلين المحليين.

7– تطوير الخدمة الوطنية الالكترونية على مستوى الادارات العمومية.

8– عصرنة الحكامة المالية ومحاربة التهرب الجبائي.

9– مرافقة التنمية والاستثمار وترشيد النفقات العمومية.

10– تهيئة الاقليم والمحافظة على البيئة.

11– تنمية المناطق الريفية والجبلية بالإضافة الى الهضاب العليا والجنوب.

12– تحسين الخدمات العمومية وعصرنة الادارة العمومية من خلال تحسين جودة المرفق العام، اسراع تداول الوثائق والمستندات الادارية ، محاربة البيروقراطية ، تبسيط الاجراءات الادارية وتأهيل قواعد العلاقات بين الادارة والمواطنين.

خاتمـة

مما سبق، نلخص الى أن التركيز على جوانب تقدير الحاجات وتأسيس القيم وتوزيع المنافع في إدارة الحكم وشؤون المجتمع، قد جعل توجهات الفكر التنموي المعاصرة تنصب حول مجموعة من الاهتمامات:

- التركيز على تقدير احتياجات وتحركات السكان (الافراد ، المواطنين ، الجماعات، الهوية ، اللامركزية) وتوزيع المسؤوليات والادوار بين القوى المحلية المختلفة ، بعد اتساع حجم نشاطات الجماعات الاقليمية وتعدد مجالات أدوراها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، على اعتبار ان الحكامة المحلية اصبحت تهتم بمخططات التنمية المتعلقة بحياة المواطن (المعايير، البرامج ، الأولويات ،التعاون ،التنافس ...) ومتطلبات التسيير التساهمي التي تسعى الى تعزيز القدرات في مجالات مختلفة(اتخاذ القرار ، تنمية الموارد المالية، تفعيل الخلايا الجوارية ، تحقيق الادماج الاجتماعي وحماية المحيط العام ، رفع مستوى التأطير المحلي ، مراقبة ومتابعة برامج التنمية المحلية....).
- تبني مفهوم التنمية المستدامة، قد أدى الى تطور الاهتمام بقضايا: البيئة الملائمة والسليمة، ثقافة تقاسم القيم المشتركة، تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، التفاعل والتكامل ...لضمان الاستخدام العقلاني للموارد في الحاضر والمستقبل وإشراك الناس في صياغة القرارات الخاصة ببيئتهم، وذلك بناء على مفاهيم مختلفة كالوعي والتربية البيئية، توثيق الحقوق والمسؤوليات البيئية، كفاءة ادارة الموارد الإنمائية والطبيعية، التعاون المحلي والإقليمي والدولي ...وغيرها.
- الاتجاه نحو ربط المجال العام للتنمية ببنية مؤسسية ملائمة تتميز بالوضوح والفعالية في الإدارة والعلاقات والوظائف لمواجهة سلبيات التنظيم البيروقراطي، من خلال التركيز على ضرورة انشاء ادارة عامة جديدة تكون أكثر مرونة وشفافية وقربا من المواطنين.
- التركيز على البعد الأخلاقي وأخلاقيات الوظيفة العامة (مواثيق ومدونات الأخلاق) لأجل محاربة الفساد الاداري وتجسيد قيم المراقبة (الذاتية، البعدية، القبلية ...) وتعزيز مفاهيم واجراءات النزاهة، الثقة، المتابعة، التثقيف، والتوعية...
- إعادة الاعتبار لتوزيع القوة والأدوار بين الرجال والنساء والنهوض بالمرأة ومساواتها مع الرجل في مجالات التمثيل والمسؤولية واتخاذ القرارات ...

الهوامش:

(1) Nazmul Ahsan Kalimullah, Kabir M. Ashraf Alam, M. Ashaduzzaman Nour , ((Emergence and Principles of Post-Bureaucracy: A Review)) , in: http://bup.edu.bd/assets/uploads/journal_file/pdf

(2) Leslie Budd,((Post-bureaucracy and reanimating public governance A discourse and practice of continuity?)), in : http://www.reut-institute.org/data/uploads/Articles .

(3) Christian Maravelias,((Freedom at Work in the Age of Post bureaucratic Organization)), ephemera 200 ,in : http://www.ephemerajournal.org/sites/default/files/7-4maravelias.pdf

(4) *Jaakko Koivumäki* ,((Trust in Management under Post-bureaucratic Conditions: The Case of Finnish Civil Servants)), in : http://www.uta.fi/yky/yhteystiedot/henkilokunta/pasipyoria/index/TrustInManagementUnderPostbureaucr

(5) حول المجتمع الشبكي انظر/ دارن بارني، المجتمع الشبكي، ترجمة: أنور الجمعاوي، بيروت المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2015.

6) Développement local: CONCEPTS، Stratégies et Benchmarking، p7-12. in ; www.mdipi.gov.dz/.../pdf/

(7) أنظر/ برتران بادي ،عالم بلا سيادة الدول بين المراوغة و المسؤولية ، ترجمة : لطيف فرج،القاهرة، مكتبة الشروق ، 2001.

(8) أنظر / اعلان الحق في التنمية . في: www. un.org/ar/events/right to development/ declaration.shtml

(9) لحسن جنان ،« البيئة والتنمية المستدامة بالمغرب » ، مجلة دعوة الحق، عدد خاص عن البيئة والمناخ، السنة 59 العدد 420، نوفمبر 2016، ص15-16.

(10) خالد البهالي ، « الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الاجرائية » ، المجلة المغريبية للادارة المحلية والتنمية ،عدد 101، نوفمبر –ديسمبر 2011 ، ص140.

(11) محمد جمال طحان ، الاستبداد وبدائله في الفكر العربي الحديث الكواكبي انموذجا ، حلب، دار النهج للدراسات والتوزيع ، 2006، ص72.

(12) محمد محفوظ ، الاسلام ورهانات الديمقراطية من اجل اعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية ، المغرب ،المركز الثقافي العربي ،2002،ص102.

(13) برتراند بادي وغي هرمنت ، السياسة المقارنة، ترجمة :عزالدين الخطابي ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ماي 2013، ص41.

(14)أنظر/أنتوني غدنز، علم الاجتماع، نرجمة: فايز الصياغ،بيروت، المنظمة العربية للنرجمة، 2005 ، ص425-430.

(15) حول أهمية المجتمع المدني كرأسمال اجتماعي راجع مثلا: زهير الكايد ، الحكمانية ، القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص 80.

(16) علي زين الدين،((الأخلاق والقيم في المعنى والمصطلح والتجربة))، مجلة الاستغراب، العدد الرابع السنة الثانية صيف 2016، ص336.

(17)جميل قاسم ،((فلسفة القيمة معناها ودلالاتها من سقراط الى أزمنة الحداثة))، مجلة الاستغراب العدد الرابع السنة الثانية صيف 2016، ص345,

(18) محمد عيسى الفاعوري، الإدارة بالرقابة، عمان : دار كنوز المعرفة ، 2008، ص 152 و ما بعدها.

(19) أنظر/ حقوق الانسان ومكافحة الفساد في : www.ohchr.org/

(20) أنظرالمادة 1 و3 و15 من قانون الفساد لعام 2006.

(21) صالح وهبي، الإنسان و البيئة و التلوث البيئي، دمشق: دار الفكر، 2004، ص 263.

(22) انظر/ إسماعيل سراج الدين، "حتى تصبح التنمية مستدامة "، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص 6-7.

(23) أنظر/ ميشيل م . سيرينا ، "نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة " ، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 1993، ص 11-

(24) تقرير التنمية البشرية لعام 2015، التنمية في كل عمل ، ص15. www.hdr.undp.org

(25) تقرير التنمية البشرية لعام 2016، تنمية للجميع، ص1-3.

(26) نفسه، ص11.

(27) نفسه، ص 24.

(28)أنظر مثلا: أوما ناريان وساندرا هاردنغ(تحرير)، نقض مركزية المركز الفلسفة من أجل عالم متعدد الثقافات بعد-استعماري ونسوي، الجزء الأول،الكويت ،عالم المعرفة، ديسمبر2012.

(29) مارك فلوربابيه، الرأسمالية أم الديمقراطية ؟ خيار القرن الواحد والعشرين، الجزائر/بيروت، منشورات الاختلاف والدار العربية للعلوم ناشرون، 2007، ص16

(30) أنظر / الاعلان العالمي لحقوق الانسان في: www.un.org/ar/universal-déclaration-humain-rights/index.html

(31) أنظر / www.unesco.org/news

(32) أنظر / تقرير التنمية البشرية لعام 2015 و2016 واعلان ومنهاج بيجين الذي انعقد في عام 1995.

(33)dictionnaire d'économie et de sciences sociales ,sus la direction de c-d échaudemaison ,commenté en langue arabe par :med chérif ilmane,alger,berti editions,2009,p468.

(34) أنظر تعريف الحكم الرا شد : www .un.org/ fr

(35) أنظر/ الحكم السديد . www.ohchr.org/ar/issues/development/good governance

(36) bernard enjolras,((gouvernance verticale, gouvernance horizontale et economie sociale et solidaire:le cas des services à la personne)),Géographie,économie,Société,2010/1(Vol.12) , In: www.cairn.info/revue-geographie-economie-société-2010-1-

(37) corinne gobin,((gouvernance)), Quaderni, année 2007, In:www.persee.fr/doc

(38) http://www.goodgovernance.Org.au/about-good-governance/what-is-good-governance.

.

(39) حسن حنفي،« تقييم تجارب حوار الحضارات » ،في: نادية محمود مصطفى وعلاء ابوزيد(تحرير)،خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات،مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ،2004، ص56-59.

(40) جمال سلامة علي، السياسة بين الامم النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.ص 19-21.

(41) أنظر/ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ضبط وشرح وتقديم: محمد الاسكندراني ، بيروت ، دار الكتاب العربي،2005.ص123.

(42) محمد جمال طحان، نفس المرجع السابق، ص62.

(43) فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البيئة والتحليل، ط1 ، الأردن ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001،ص81-82

(44) تقرير التنمية البشرية لعام 2016 ص2. http://hdr.undp.org

(45) nathalie bertrand patrick moquay, ((la gouvernance locale un retour à la proximité)), economie rurale, année 2004.in : www.persee.fr/doc/ecoru .

(46) (Philippe marchesin,((démocratie et développement)), revue tiers monde,juillet-septembre2004 .in :www.persee.fr/tiers .

(47) تقرير التنمية الانسانية العربية 2016، الشباب وافاق التنمية الانسانية في واقع متغير، ص42 www.arab-hdr.org

(48) تقرير التنمية البشرية 2016، مرجع سابق، ص110

(49) نفسه. ص111

(50) أنظر/ تعزيز التنمية البشرية وترقية وترقية المرأة والشباب: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر2017 ، ص29 ومابعدها. في:-http://www.premier ministre.org.gov.dz/ar/document

كما يمكن الاشارة الى انشاء مرصد وطني في مجال الصحة العمومية ، يسعى لإعداد التقارير والدراسات الصحية ومتابعة الحالة الصحية للمواطن بالإضافة الى اعداد بنك معلومات وطني لتسير المنظومة الصحية وجمع المعلومات حول المرافق الصحية وتسيير الموارد البشرية بما فيها مسائل التجهيز والتخطيط ومتابعة الملف الطبي للمواطن من ولادته الى وفاته ، وهو ما يساعد على عصرنة القطاع وتجسيد المتابعة الالكترونية أو الرقمية للعلاج. (أنظر / صحيفة، الخبر عدد 8 مارس 2018، ص7).

(51) التحديات التي تواجه البلاد تقدر نسبتها كما جاء في تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016، ص 22. ب: 76.9 بالمائة في مجال الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار و 14,9بالمائة في الفساد المالي والاداري و3.3بالمائة في تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي و2,7 بالمائة في تعزيز (تقوية) الديمقراطية .

(52) فيما يتعلق بمبدأ المناصفة: أنظر/ نص المادة36 من التعديل الدستوري لعام 2016

(53) أنظر / تقرير التنمية البشرية لعام 2016، ص28.

(54) ترقية التمثيل النسوي في الجزائر جعلها اليوم تحتل مكانة هامة في العالم وشغل عدد كبير من المقاعد البرلمانية بالإضافة الى المناصب المختلفة التي تشغلها في قطاعات اقتصادية وادارية مختلفة، لأن المرأة تمثل عاملا هاما في تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع لاسيما من خلال دورها التربوي والتوعوي، وهذا على عكس البلدان العربية الاخرى التي لاتزال نسبة التمثيل البرلماني بها ضعيفة كما هو الشأن بالنسبة لقطر(0 في المائة) اليمن (0.3) عمان (1,2) الكويت (1.5) مصر(2,0) لبنان (3.1) ، أنظر/ تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016، السباب وأفاق التنمية الانسانية في واقع متغير،ص78، www.arab-hdr.org

(55) أنظر / تقريرالتنمية البشرية لعام 2016، ص34.

(56) أنظر/ تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016، ص18.

(57) أنظر/ المواد 9-10-15- 17-23-24-25-34-36-43 من التعديل الدستوري لعام 2016.

(58) أنظر/ عصرنة الحكامة في: مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر2017، المرجع السابق، ص14-15.